ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ورشة عمل إقليمية لاستعراض
أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية وإطلاق مسار التقرير الإقليمي لتقييم السياسات الوطنية حول الأجور وحماية العاملين

ورشة افتراضية عبر الإنترنت
بيروت، ١٤-١٥ نيسان/إبريل ٢٠٢١

المذكرة التوضيحية

تنظم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ورشة عمل إقليمية افتراضية لبناء القدرات الوطنية حول استخدام "أداة تقييم مدى توافق السياسات العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية"، ولتحديد مسار إطلاق التقرير الإقليمي لتقييم السياسات الوطنية حول الأجور وحماية العاملين وذلك يومي ١٤-١٥ نيسان/إبريل ٢٠٢١ من الساعة ١١:٠٠ صباحاً ولغاية الساعة ١٤:٠٠ بعد الظهر بتوقيت بيروت.

١- خلفية ورشة العمل

يشكل تحقيق العدالة الاجتماعية هدفاً رئيسياً تسعى العديد من الدول العربية إلى تحقيقه منذ سنوات بغية تطوير وتحسين رفاهية السكان. في هذا السياق، استمرت المطالبة الملحة للحكومات العربية لكي تتبنى نماذج تنمية جديدة قادرة على معالجة تجليات اللامساواة وغياب العدالة الاجتماعية بطريقة أفضل وأكثر نجاعة. وفي هذا الإطار، جاءت أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة لتعطي الأولوية لتحقيق المساواة كهدف مستقل وكقضية شاملة مرتبطة بشكل وثيق بتحقيق جميع الأهداف، لا سيما أن الحد من اللامساواة يشكل مفتاحاً لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وترسيخ العدالة الاجتماعية.

إلّا أن السياسات العامة في الدول العربية تعاني من معوّقات أساسية ومترابطة تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية، ولا سيما في الدول ذات الإمكانات الضعيفة وتلك التي تعاني من نزاعات أو تلك المتأثرة بها. وتتضمن هذه المعوّقات: ضعف القدرات المؤسسية لمكافحة الفقر، وزيادة غير مسبوقة للامساواة والتهميش الاجتماعي، وغياب تكافئ الفرص الاقتصادية والاجتماعية، وضعف المنظور الحقوقي للتنمية، وغياب رؤية وطنية واضحة ومتكاملة وطويلة المدى، وغياب الاستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة، وضعف المشاركة المدنية في عمليات صنع القرار، وارتفاع نسب البطالة، وتدني مستويات الحماية الاجتماعية. وفي أغلب الأحيان، تتبعثر جهود تحقيق العدالة الاجتماعية بين جهات ومؤسسات حكومية مختلفة نتيجة غياب التنسيق الفعّال والتكامل بين القطاعات المختلفة والاتساق في السياسات، ويتفاقم أثر المعوّقات بسبب نقص الإحصاءات والبيانات ومحدودية المساحة والبيئة اللازمة للقيام بالإصلاحات المطلوبة.

في ظل هذه المعوقات، يُعتبر تطوير آليات وأدوات لتقييم الثغرات في السياسات العامة وقياس مدى تحقيقها للعدالة الاجتماعية في البلدان العربية مسألة ضرورية وملحة خاصة مع تفاقم فجوة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية على أثر جائحة كوفيد-١٩.

لماذا تم تطوير هذه الأداة؟

تعمل الإسكوا بشكل وثيق مع المسؤولين الحكوميين ومؤسسات المجتمع المدني لبناء توافق في الآراء بشأن القيم والمبادئ والسياسات والمناهج والبرامج اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية، مع التركيز على **ركائزها الأربع** أي المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة.

في هذا السياق، طورت الإسكوا أداةً لتقييم نقاط القوة والضعف في مدى مراعاة السياسات لمبادئ ومفاهيم العدالة الاجتماعية (Policy Gap Assessment Tool (PGAT))، تهدف إلى دعم الدول العربية في تحديد الفجوات والفرص القائمة في سياسات تعتبرها ذات أولوية من حيث استجابتها لمبادئ العدالة الاجتماعية، والاستناد إلى هذا التقييم لاقتراح التدخلات الأساسية والإصلاحات اللازمة لسد هذه الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات من خلال تبنّي خطوات عملية وملموسة لمعالجتها. وتستعرض هذه الأداة مبادئ ومواضيع العدالة الاجتماعية الرئيسية المتاحة في صيغة سهلة الاستخدام وتفاعلية ومتاحة على منصة الكترونية، كما تتضمن مجموعة من المعايير والمؤشرات العملية ذات الصلة. ويمكن الاطلاع هذه الأداة عبر الرابط التالي:
https://www.unescwa.org/ar/publications-عدالة-عامة-سياسات-مراعاة-ثغرات-تقييم-أداة/ اجتماعية

ما هي الأهداف الرئيسية للأداة؟

- ❖ تمكين المؤسسات الحكومية من التقييم الذاتي لقدراتها على دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات صنع السياسات بطريقة تشاركية؛
- ❖ تزويد المؤسسات الحكومية بأداة لتقييم مدى تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في سياساتها الوطنية والسماح لها باستخدام نتائج التقييم للخروج بمؤشر بصري أُطلق عليه اسم "بارومتر العدالة الاجتماعية" كمعيار لتحسين قدراتها على تصميم الخطط والسياسات؛
- ❖ بناءً على نتائج التقييم، تمكين المؤسسات الحكومية من التوصل إلى حلول محلية وإصلاحات لمعالجة العوائق وتذليل التحديات التي تحول دون تعميم العدالة الاجتماعية في عمليات صنع السياسات.

ماذا يمكن أن تحدد الأداة؟

- ❖ الثغرات المعرفية والمهارات المطلوبة في عمليات تصميم أو تنفيذ أو تمويل أو تقييم السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛
- ❖ ثغرات في بناء الإجماع حول خيارات السياسة العادلة والشاملة والقائمة على المساواة والمشاركة والحقوق؛
- ❖ نواقص داخل البيئة التمكينية / التنظيمية حيث تتم هذه العمليات، وبالتالي أهمية تقييم الثغرات في الأطر التشريعية والتنظيمية التي توجه هذه العمليات؛
- ❖ أوجه القصور في الهياكل المؤسسية والآليات الداخلية التي تضمن تماسك وتنسيق السياسات.
- ❖ أوجه القوة في الهياكل الداخلية للمؤسسة.

ما هي النتائج التي ستساهم هذه الأداة في تحقيقها؟

بالاستناد إلى معايير ومؤشرات واضحة ومحددة، ستؤدي هذه الأداة إلى وضع خطط عمل واضحة وواقعية، يمكن للإسكوا أن تساعد الإسكوا المؤسسة الحكومية في تطبيقها من خلال تقديم الدعم الفني الموجّه، مما سوف يؤدى إلى نتائج ملموسة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

على المدى القصير والمباشر:

- ❖ تحديد مدى إدماج مبادئ ومفاهيم العدالة الاجتماعية في السياسات والخطط والبرامج؛
- ❖ تشخيص ورصد الفجوات والثغرات ونقاط القوة التي يمكن البناء عليها في صياغة خطط وسياسات قائمة على مبادئ ومفاهيم العدالة الاجتماعية، وتعرقل تنفيذ برامج عملية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

على المدى المتوسط:

- ❖ تفعيل آليات التعاون والتنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة وتعزيز الشفافية والشمولية والمشاركة في عمليات تصميم السياسات وتنفيذها؛
- ❖ تحديد مجالات التدخل الأساسية اللازمة لسد هذه الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات؛
- ❖ تبنّي خطوات عملية وملموسة لمعالجة هذه الثغرات.

على المدى الطويل:

- ❖ تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات رسم سياساتها وخططها وفي تنفيذ برامجها؛
- ❖ تحسين الوصول إلى المعلومات والقدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات؛
- ❖ تعزيز القيادة والتوجيه وتعزيز التكامل والاتساق بين السياسات.

ماذا تتضمن وثيقة الأداة؟

تتألف الوثيقة المعنونة "أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية" من أربعة أقسام على النحو التالي:

- ❖ **القسم الأول:** يتضمن معلومات عامة حول الأداة وأهدافها وكيفية تطويرها.

- ❖ **القسم الثاني:** يقدم معلومات أساسية عن مفهوم العدالة الاجتماعية والمقاربة المعتمدة في الأداة، ويسلط الضوء على العلاقة بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والعدالة الاجتماعية.

- ❖ **القسم الثالث:** يستعرض منهجية التقييم الذاتي (دليل عملية التقييم الذاتي) ويقدم الاعتبارات المرجعية والمراحل التطبيقية المتعلقة بإجراء عملية تقييم السياسات العامة بدءاً من التخطيط وصولاً الى احتساب النتائج.

- ❖ **القسم الرابع:** يتضمن أداة التقييم (استبيان التقييم الذاتي) التي تشمل الأسئلة والمؤشرات والمعايير والمراجع المتصلة بمسار تطوير وتنفيذ السياسات العامة القائمة على مبادئ العدالة الاجتماعية.

مراحل اختبار وإطلاق الأداة

خضعت هذه الأداة إلى سلسلة من الاستعراضات والاختبارات والمناقشات الفنية على الصعيد الوطني والإقليمي على النحو التالي:

- ❖ في المرحلة الأولى: تم اختبار هذه الأداة في ورشة عمل وطنية عقدت في الجمهورية التونسية يومي ٢٤ و٢٥ أيلول / سبتمبر ٢٠٢٠. حيث قدم المشاركون في الورشة ملاحظات قيّمة حول مضمون الأداة وهيكليتها ومنهجية عملها المقترحة. كما أبدوا الرأي في مرونتها وقابليتها للتكيف مع السياق الوطني، واقترحوا مجموعة من التوصيات. واستنادا إلى هذه المناقشات قام فريق عمل الإسكوا بتعديل الأداة وادخال التغييرات المقترحة.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة الى أن وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية صادقت على توصيات الورشة بخصوص وضع آلية لتفعيل استعمال أداة تقييم الثغرات في كل السياسات العامة التي تشرف على تنفيذها مختلف الوزارات واعتماد الأداة على الصعيد الوطني بعد نسختها النهائية. كما رفعت توصية لرئاسة الحكومة حول اصدار نص قانوني لإدراج مبادئ العدالة الاجتماعية في جميع السياسات والإصلاحات الكبرى والوثائق الحكومية، والاستئناس بأداة تقييم السياسات خلال إعداد المخطط الخماسي القادم ٢٠٢١ - ٢٠٢٥ وفي "رؤية تونس بحلول سنة ٢٠٣٠".

- في المرحلة الثانية: لمتابعة سلسلة الاستعراضات والمناقشات على الصعيد الإقليمي، تم عرض ومناقشة الأداة في اجتماع خبراء افتراضي عقد في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ شارك فيه أبرز الخبراء وأصحاب المصلحة والأكاديميين المعنيين من المنطقة العربية. وقد تم تعديل الأداة بناء على الملاحظات المقدمة من الخبراء وتم إصدار النسخة النهائية من الأداة.

- في المرحلة الثالثة: استعرضت الإسكوا هذه الأداة أمام الدول الأعضاء في اجتماع إقليمي رفيع المستوى عقد افتراضياً في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ بهدف عرضها وإطلاقها أمام الدول الأعضاء في الإسكوا.

- في المرحلة الرابعة: سيتم تنظيم ورشة إقليمية في ١٤ و١٥ نيسان/أبريل ٢٠٢١ لبناء قدرات مجموعة من الخبراء وصانعي السياسات في الدول العربية حول كيفية استخدام وتطبيق منهجية الأداة بشكل ذاتي ومستقل وتبعاً لخصوصيات وأولويات كل بلد، وكيفية استخدام المنصة الإلكترونية للأداة. وستختتم ورشة العمل بإطلاق البدء بالمرحلة الخامسة والمتضمنة العمل على تقرير إقليمي لتقييم السياسات الوطنية حول الأجور وحماية العاملين باستخدام تلك الأداة.

- في المرحلة الخامسة: سيتم تنفيذ الأداة على المستوى الوطني في الدول العربية من خلال تطبيقها على السياسات الوطنية حول الأجور وحماية العاملين والخروج بتقرير إقليمي يرصد نتائج ذلك التحليل ويضع تصور لسد الفجوات، بالإضافة إلى خطة عمل يتم تطبيقها مع الدول العربية. وسيتم إعداد هذا التقرير بشكل تشاركي مع الفرق الوطنية التي ستعيّنها الدول العربية من وزارات الشؤون الاجتماعية / التضامن ووزارات العمل..

٢- أهداف ورشة العمل

تسعى ورشة العمل الى عرض أداة التقييم ومنهجيتها بشكل مفصل.. كما تهدف إلى توضيح الإجراءات والخطوات العملية المرتبطة بالتقييم على مستوى التخطيط والتنفيذ، وإرشاد المعنيين حول كيفية استخدام أداة التقييم واستخلاص النتائج. كما تهدف ورشة العمل إلى إطلاق عملية الإعداد للتقرير الإقليمي وإحاطة الدول المشاركة بمسار العمل الخاص به. وفي هذا الصدد، ستستعرض ورشة العمل المنصة الإلكترونية لأداة التقييم التي تشكل الوسيلة العملية لجمع المعلومات المطلوبة بأسلوب تفاعلي وممنهج والتي تتيح للمعنيين بالتقييم الخروج بمؤشر/بارومتر للعدالة الاجتماعية يقيس الفجوات والثغرات في مدى مراعاة السياسة موضوع التقييم لمبادئ العدالة الاجتماعية في جميع مراحل إعدادها وتنفيذها.

وفي هذا الصدد، سيُطلب من المشاركين في ورشة العمل تشكيل فرق عمل وطنية للمشاركة في عملية التقييم التي ستتطلب سلسلة من الاجتماعات والنقاشات الرامية إلى جمع المعلومات والإجابة على استبيان التقييم لتحديد مدى توافق السياسات الوطنية حول الأجور وحماية العاملين مع مبادئ العدالة الاجتماعية. ومن المفترض أن يتكوّن فريق التقييم من عاملين في الجهة الحكومية القائمة على التقييم من ذوي الخبرة في موضوع سياسات الأجور وحماية العاملين، ومن عاملين في مؤسسات حكومية أو غير حكومية أو أفراد لهم علاقة أو لديهم خبرة في الموضوع أو يساهمون في تنفيذه أو في تنسيقه عملياً للاشتراك بفاعلية في عملية التقييم. من المستحسن أن يتوفر لدى فريق التقييم مستوى جيد من

المعرفة النظرية والعملية في المواضيع الفنية التي يتناولها وخبرة جيدة في العمل في الشأن العام ووضع الخطط التنموية وتنفيذها. ومن الأفضل أن يتمكن أفراد فريق التقييم من الإحاطة بالمفاهيم التالية، بصورة عامة وعملية:

١- العدالة الاجتماعية.
٢- السياسة العامة.
٣- الخلفية والسياق المحليان.
٤- السياسة موضوع التقييم.
٥- وان يكون لهم القدرة على التأثير في صنع القرار (مدراء عاميين، مستشارين وزراء، رؤساء دوائر/مصالح، تقنيين أقدمين، ...)

وبناء على نتائج التقييم ستوفر هذه العملية الفرصة للفريق الوطني للاتفاق على برنامج عمل محدد ومفصل يتناول الخطوات اللاحقة المطلوبة لسد الثغرات التي كشفها التقييم وتحسين السياسة الوطنية للأجور.

٣ – المشاركة

سيشارك في ورشة العمل مجموعة من الخبراء والاستشاريين الحكوميين وصانعي السياسات والمسؤولين عن تنفيذها، على أن يمثل كل دولة شخصين من كبار المسؤولين العاملين في وزارات العمل في الدول العربية. ويمكن للدول أن تضيف على مرشحيهم مسؤولين من الوزارات الأخرى المعنية بموضوع الأجور وحماية العاملين لحضور الورشة، مثل وزارات الشؤون الاجتماعية ووزارات المالية الذين يمكن إشراكهم في فرق التقييم الوطني.

٤- تنظيم الأعمال

تعقد الورشة الإقليمية الافتراضية على مدى يومين متتاليين بمعدل جلستين في اليوم واحد من الساعة ١١:٠٠ الى الساعة ١٤:٠٠ بعد الظهر. تعتمد الورشة اللغة العربية في العروض والمناقشات، كما تعتمد منهجية تفاعلية قائمة على الحوار النشط وتبادل الآراء والملاحظات العلمية والعملية.

ستقوم الإسكوا بإرسال الرابط الخاص بأداة تقييم مدى توافق السياسات العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية عبر البريد الإلكتروني قبل عدة أيام من تاريخ انعقاد الورشة لإتاحة الفرصة أمام المشاركين للاطلاع عليها مسبقاً. كما سيتم تزويد جميع المشاركين بالرابط الخاص بالورشة والوثائق ذات الصلة قبل يومين من تاريخ انعقادها.

٥ - المراسلات

لمزيد من المعلومات والاستفسارات، يرجى توجيه المراسلات إلى السيدة منال طبارة، مساعدة برامج في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (tabbaram@un.org).